

٩ - تعبر الولايات التشريعية عن إرادة الدول الأعضاء وتمثل وسيلة يمنح الأعضاء من خلالها السلطة والمسؤولية للأمين العام من أجل تنفيذ طلباتهم^(٤). أما القرارات التي يتم إصدارها من سنة إلى سنة أخرى من جانب الأجهزة الرئيسية، فهني تمثل مصدرا أوليا من مصادر الولايات التي يتم التكليف بها. والولايات تنسم بأن لها طابعا مفهوميا ومحددا في آن معا، إذ يمكن أن تحدد بدقة المعايير الدولية التي يتم تطويرها مجددا، كما تقدم التوجيه الاستراتيجي في مجال السياسات العامة بشأن القضايا الموضوعية والإدارية، فضلا عن أنها تطلب عقد مؤتمرات معينة أو القيام بأنشطة أو عمليات أو تقديم تقارير محددة.

١٠ - لهذا السبب، فليس من السهل تعريف الولايات ولا قياسها كميا لدرجة أنه لا يوجد حتى الآن تعريف قانوني عملي للولاية. وكثيرا ما تنطوي القرارات الصادرة على توجيهات باتخاذ إجراءات من خلال استخدام كلمات من قبيل "تطلب إلى" أو "تهيب" أو "تشجع". ورغم ذلك فأني تقدير لتمييز مستوى الالتزام القانوني الناشئ عن استخدام هذه الكلمات المختلفة، لم يفض إلى إجابات محددة. ومثل هذا اللبس في القرارات ربما يكون أمرا متعمدا. بمعنى التيسير على الدول الأعضاء لكي تصل إلى هذه القرارات. ومع ذلك، فلأن الدول الأعضاء أبدت رغبة في استخدام استعراضها للولايات من أجل تدارس فرص التحولات البرنامجية، فقد أصبح من الضروري، بل ومن المستصوب، تحديد تعريف عملي لوحدته التحليل ورسم نطاق الممارسة.

١١ - واسترشادا بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وما أعقبها من مناقشات دارت على صعيد المناقشة العامة، قمت بتعريف الولاية على أنها طلب أو توجيه لاتخاذ إجراءات بواسطة الأمانة العامة للأمم المتحدة أو الكيانات التنفيذية الأخرى مستمد من قرار تتخذه الجمعية العامة أو أحد أجهزتها الأخرى ذات الصلة.

(٤) فيما تقتضي بعض الولايات إجراءات تتخذها بعض الدول الأعضاء أو مجموعات من الدول الأعضاء أو المجتمع الدولي، فإن هذه الممارسة تركز على الولايات التي تُوجه للأمانة العامة وإلى غيرها من الأجزاء الأخرى من منظومة الأمم المتحدة.

١٢ - ولتيسير عملية الاستعراض، قامت الأمانة العامة بتجميع سجل إلكتروني بالولايات الناشئة عن قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولكي يكون هذا السجل ملحقا مرافقا لهذا التقرير^(٥). وهذا السجل للولايات، فضلا عن توجيه المواكب له لصالح المستخدمين يمكن الوصول إليه في الموقع www.un.org/mandatereview.

١٣ - والسجل المذكور الذي يستجيب للطلبات الواردة من الدول الأعضاء هو عبارة عن قائمة جرد حصرية يمكن بحثها بالوسيلة الإلكترونية المباشرة، ومن شأنه أن يتيح لجميع الوفود سبيل الوصول المناسب إلى المعلومات المتعلقة بجميع الولايات والقرارات الفعالة للمنظمة. كما ينطوي على إمكانية تحسين التواصل والارتباط بين أعضاء المنظمة والأمانة العامة، إضافة إلى مساعدة الأجهزة الرئيسية على إدارة جداول أعمالها. والقائمة الحصرية تتيح للوفود أن تحلل الولايات بطرق شتى، بما في ذلك ما يتم على أساس القضية المطروحة أو الجهاز ذي الصلة أو تاريخ الصدور أو نوعية النشاط المطلوب أو النطاق الجغرافي أو الكيان المكلف بالتنفيذ. وفي ضوء ما اتفق عليه الأعضاء خلال المناقشات التي دارت حول استعراض الولايات، فإن مجالات القضايا المستخدمة لأغراض هذا التحليل هي تلك المحددة في الأولويات البرنامجية للمنظمة^(٦).

١٤ - على أن هذه القائمة الحصرية لا تحوي الآن سوى الولايات التي توصف بأنها فعالة، أو يمكن أن تكون فعالة، لأن الاستعراض يتم إحراؤه من أجل "تعزيز وتحديث" المنظمة ولا يتم بوصفه سجلا تاريخيا أو أرشيفيا. وتعد الولاية فعالة، أو يمكن أن تكون فعالة، إذا ما كانت تلي على الأقل واحدا من معايير ثلاثة: (أ) أن تبدر إشارة من إدارة أو كيان واحد على الأقل من إدارات وكيانات الأمم المتحدة تفيد بأن الولاية قيد التنفيذ في الوقت الراهن؛ (ب) أن تتلقى اعتمادا في الميزانية^(٧)؛ (ج) أن تكون قد ظهرت على جدول أعمال واحد أو أكثر من الأجهزة الرئيسية بين شهري أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥^(٨). ويرد

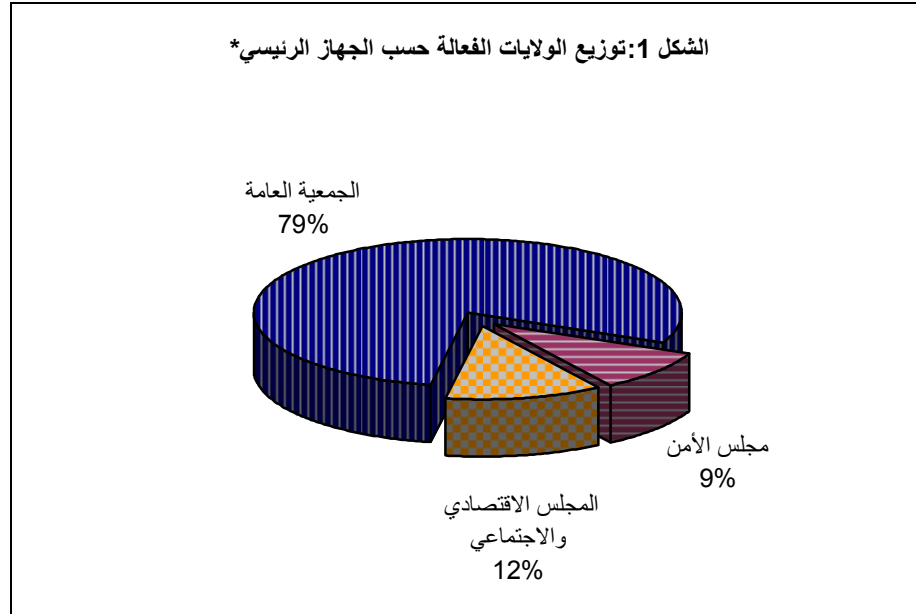
(٥) ليس لمجلس الوصاية حاليا ولايات فعالة كما أن الولايات الناشئة عن صكوك قانونية بخلاف القرارات، من المقررات وخطط العمل أو الاتفاقيات لا تدرج في القائمة الحصرية بسبب قيود الوقت ولكنها قد تضاف على أساس مستمر بناء على طلب الدول الأعضاء.

(٦) هي المحددة في الخطة والأولويات البرنامجية لفترة السنتين للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، A/59/6/Rev.1 وتشكل الأساس لتنظيم جدول أعمال الجمعية العامة وتلائم مع الأولويات البرنامجية المحددة في الفرع رابعا.

(٧) يشمل هذا الولايات التشريعية الواردة في الخطة والأولويات البرنامجية لفترة السنتين للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، إضافة للوثائق المتعلقة بميزانية حفظ السلام.

(٨) تم استخدام جداول الأعمال المشروحة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للولايات النابعة من هذين الجهازين خلال السنوات الخمس الأخيرة وفي غياب جدول أعمال مشروع لمجلس الأمن، تم استخدام تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة عن السنوات الخمس الأخيرة.

في الشكل ١ توزيع للولايات الفعالة حسب الجهاز الرئيسي. وتشمل القائمة الحصرية الولايات التي تتجاوز تلك المشار إليها في هذا التقرير. وقد ناقشت الدول الأعضاء خلال المشاورات التي أجرتها قضايا حساسة وتفصيل هذه الولايات متاحة على قاعدة البيانات الإلكترونية أسوة بالولايات الأخرى.

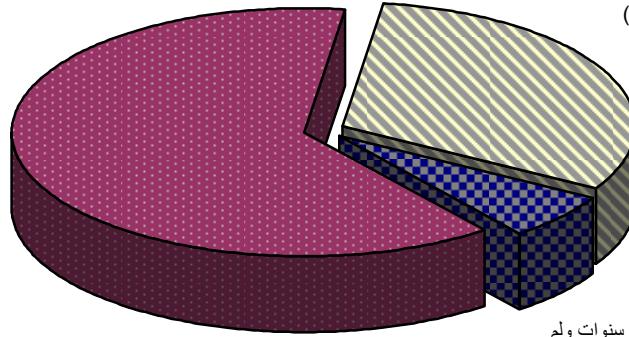


* هذا التوزيع يعكس البيانات الواردة في السجل الذي ما زال قيد الإعداد.

١٥ - تطلب نتائج مؤتمر القمة إجراء استعراض الولايات "التي يتجاوز عمرها خمس سنوات". ونظراً لأن المشاورات لم تكن حاسمة في الجمعية العامة على مدار الأشهر القليلة الأخيرة بشأن تفسير هذه العبارة، فإن القائمة الحصرية تشمل (أ) الولايات الصادرة أصلاً قبل أكثر من ٥ سنوات ولم يتم تجديدها خلال السنوات الخمس الأخيرة، و (ب) الولايات الصادرة أصلاً قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ولكن تم تجديدها خلال السنوات الخمس الأخيرة في قرارات لاحقة. وهي تشمل كذلك، لأغراض الإحالة، (ج) الولايات الصادرة خلال السنوات الخمس الأخيرة بحيث يتسنى للأعضاء الاطلاع على مجموع الولايات، بما في ذلك تلك التي قد تخرج عن نطاق الاستعراض. وتحدد الولايات في إطار السجل المذكور بوصفها تندرج ضمن واحدة من الفئات الثلاث. ويصور الشكل ٢ توزيع الولايات بين هذه الفئات الثلاث.

الشكل ٢: توزيع الولايات الفعالة المجددة وغير المجددة*

أقدم من ٥ سنوات وُجِّدَت
خلال السنوات الخمس
الأخيرة (باء)
% ٥٩



أحدث من ٥ سنوات (جيم)
% ٣١

أقدم من ٥ سنوات ولم
تجدد (ألف)
% ١٠

* هذا التوزيع يعكس البيانات الواردة في السجل الذي ما زال قيد الإعداد.